دراسات منهجية (٣)

منهج نقد الروايات التاريخية

د. مُحَمَّد بن صامل السُّلمي

الأستاذ المشارك في قسم التاريخ الإسلامي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الرسول المجتبى، مُحَمَّد بن عبد الله، وآله وصحبه أهل البر والوفاء .

أما بعد ..

فإن الإنسان محتاج في حياته إلى معلومات كثيرة لا سبيل له إلى كثير منها إلا بالأخبار، والأخبار يقع فيها الحق والباطل، والصدق والكذب، والصواب والخطأ، وهو مضطر إلى تمييز هذا من هذا[1]، ليعمل بالحق، والصدق والصواب، ويجتنب الباطل والكذب والخطأ .

ولا بد من سلوك منهج يميز به المقبول من المردود، وقد كان للعلماء من سلفنا الصالح جهد كبير في وضع

(١) انظر مقدمة عبد الرحمن المعلمي لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص أ).

قواعد لنقد الأخبار وضبطها وخاصة ما يتعلق منها بالشريعة وأحكامها.

والتاريخ أخبار وروايات ووثائق منقولة عمن شاهدها أو دونها.

وقد اقتفى الأخباريون الأوائل أثر علماء الحديث النبوي في تدوين الأخبار موثقة بالأسانيد التي تلقوها بها، وحتى نميز الصحيح من غيره من تلك الأخبار فإننا بحاجة إلى سلوك منهج في نقدها يصل بنا إلى الحقيقة العلمية. وعلماء الجرح والتعديل قد وضعوا منهجاً دقيقاً في نقد الأخبار والأحاديث المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو منهج صالح للتطبيق في ميدان الأخبار التاريخية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة علم التاريخ وغايته.

وفي هذا العصر شهد ميدان الدراسات التاريخية صحوة فكرية تسعى إلى تأصيل الأبحاث التاريخية واستقلالها عن المناهج الوافدة التي كانت نتائجها على تاريخ الإسلام ورجالاته ونظمه غير حميدة،

فاتجه عدد من الباحثين في الدراسات الجامعية[1](الأكاديمية) إلى دراسة المرويات التاريخية ونقدها فكانت تجربة رائدة، وتحقق لكثير منها الجدية والنجاح بحسب قدرات الباحثين وضبطهم لمنهج النقد عند المحدثين .

لذا أحببت أن أسهم في بيان منهج نقد الروايات التاريخية وتقريبه للباحثين، وترتيب أصوله وخطواته حتى يسهل على الباحثين تطبيق هذه الأصول والخطوات النقدية في مجال الدراسات والأبحاث التاريخية، سواء كانت تلك الدراسات والأبحاث في نطاق تاريخ عصور الإسلام الأولى أو العصر الحديث أو التاريخ المعاصر، وسواء كانت الروايات والنصوص والوثائق لها أسانيد أو غير مسندة .

(١) كان للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة قصب السبق في هذا المجال، وكان لتوجيه وإشراف فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمري أثر واضح في نجاح المشروع كما كان لجامعة أم القرى بمكة، وجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الاسلامية بالرياض، مشاركة ناجحة من خلال إعداد مجموعة من الأطروحات العلمية في هذا الاتجاه، سواء بالتنظير لمنهج النقد وكتابة التاريخ، أو بالدراسة التطبيقية .

وقد جعلته في مدخل عن التعريف بالموضوع وبيان الحاجة إلى نقد الروايات التاريخية وفصلين هما:

الفصل الأول: أصول في منهج نقد الروايات التاريخية وذكرت تحته ثمانية أصول.

الفصل الثاني: منهجية نقد الروايات التاريخية وذكرت تحته سبع خطوات مهمة في نقد الرواية أو الوثيقة التاريخية.

وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، ويجعله من العلم النافع المتقبل عنده، وصلى الله وسلم على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه أجمعين.

المدخل:

قبل الدخول إلى الموضوع نحتاج إلى التعريف بمعنى النقد ومعنى الرواية في اللغة والاصطلاح والإشارة إلى تطور الرواية التاريخية في صدر الإسلام، وبيان الحاجة إلى نقد الروايات التاريخية.

معنى النقد:

النقد في اللغة: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها[١].

وعند المحدثين: هو تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها والحكم على الرواة تعديلاً وتجريحاً[٢]. والعلاقة بين التعريف اللغوي والاصلاحي واضحة وهي تمييز ما يصلح الاحتجاج به من الأخبار وإخراج ما لا يصلح.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٣/ ٤٢٥،مادة نقد .

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/٥-٦. وانظر د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، (ص٥).

معنى الرواية:

المعنى اللغوي :

قال ابن فارس: روى، الراء والواو والياء، أصل واحد، ثم يشتق منه . فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرّف في الكلام لحامل ما يروى منه. فالأصل رويت من الماء ريا... ثم شُبه به الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه،كأنه أتاهم بريهم من ذلك [١] .

وقال في اللسان : الراوي: هو الذي يروي الأحاديث والشعر والأخبار، ويقال فلان راوية إذا كثرت روايته والهاء للمبالغة في وصفه بالرواية [٢] . وما يحمله ذلك الراوي ويبلغه هو الرواية .

المعنى الاصطلاحي:

الرواية التاريخية تعني بعبارة موجزة نقل الأخبار والأحداث

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٤٥٣. مادة روى.

(٢) ابن منظور، المصدر السابق، (٣٤٨/١٤)، مادة روى .

والوقائع التاريخية والإخبار عنها بصور النقل المختلفة، مثل النقل الشفهي، ونقل الوثائق، ونقل الكتب والمؤلفات.

تطور الرواية التاريخية:

لقد كانت الرواية في أول نشأتها نقلاً شفوياً يعتمد على الحفظ والذاكرة، ثم بعد انتشار التدوين أضيف إلى النقل الشفوي رواية الوثائق والرسائل المدونة، ثم رواية الكتب والمؤلفات وإسنادها إلى مؤلفيها بعد تحمل روايتها بطرق تحمل العلم المعروفة، مثل السماع من لفظ الشيخ، والعرض، والإجازة، والمكاتبة، والوجادة[1] وغير ذلك.

ومع انتشار التأليف ووفرة الورق وحوانيت الوراقين، دخل ميدان العلم وروايته من ليس من أهله من القصاص وأصحاب الأهواء، ولم يلتزموا بطرق تحمل العلم مما ساعد على إشاعة كمّ كبير من الروايات

(١) لتعريف هذه المصطلحات راجع ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ، ص ١٠٩ – ١٢٩.

المكذوبة المفتعلة والقصص الوصفي المنمق الذي يخدم اتجاهات فكرية منحرفة، وأهواء باطلة مضادة لمنهج أهل السنة والجماعة، وتخالف الواقع التاريخي لمسيرة الأمة الإسلامية، ومن ثم احتيج إلى النظر في تلك الأحاديث والأخبار لنقدها وتمييز صحيحها من سقيمها .

الحاجة إلى نقد الروايات التاريخية:

لقد واجه الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين والمنافقين، دعوة الإسلام بأنواع متعددة من المكائد والدسائس التي حاولوا بها الحد من انتشار الدعوة المباركة وثبات أتباعها على الصراط المستقيم، فاستخدموا أسلحة متعددة مادية ومعنوية، وكان سلاح المواجهة العسكرية هو الأظهر، فلم يفلحوا، وظهر أمر الله وهم كارهون، فأدركوا أن السر في قوة المسلمين وظهورهم عليهم يكمن في وحدتهم الفكرية التي قامت على المنهج القرآني والهدي النبوي والتزامهم بهذا المصدر والتلقي منه وحده، مما ضمن لهم الاستمرار على هذه الوحدة الفكرية والتي انبنت عليها وحدتهم السياسية في الواقع الجغرافي، فأصبحت دولة الاسلام بتلك الوحدتين –

الفكرية والسياسية – دولة قوية مرهوبة الجانب، مستعصية على الأعداء، ولا تؤثر فيها مكائدهم، كما أخبر سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾[1].

فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى سلاح الكيد على الحيلة، والسعي بالتفرقة بين الأمة من الداخل، فاستخدموا سلاح الصراع الفكري بإثارة الشبه، وزرع الأهواء التي أنتجت أحزاباً وفرقاً داخل الأمة الإسلامية الموحدة في فكرها وواقعها السياسي يوم أن كانت عقيدتها واحدة، أما بعد ظهور الفرق والأهواء فقد انفكت الوحدة الفكرية ثم تبع ذلك بعد زمن انفكاك الوحدة السياسية الجغرافية، وشُوّه تاريخ الأمة ورجالاتها ومواضع القدوة فيها.

لقد كانت حركة النفاق وظهور المنافقين في العهد النبوي جزءاً من هذا الصراع الذي يجبن عن المواجهة ويستخدم الكيد على الحيلة، فإن عبد الله بن أبي بن سلول قد أشار على أتباعه بعد انتصار النبي ﷺ في معركة بدر بالدخول في الدين،

(١) سورة آل عمران، آية ١٢٠.

لا دخول المؤمن المصدق ولكن دخول المنافق الذي يكيد من الداخل، وينتهز الفرص لإثارة البلبلة بين المؤمنين، فقال كما في صحيح البخاري: «**هذا أمر قد توجه فبايعوا الرسول على الإسلام وأسلموا**» .[١]

وتثبت الوقائع التاريخية في العهد النبوي أثر هذا المنافق وأتباعه، ومحاولاتهم المتعددة لإيقاع الفتنة بين المؤمنين[٢] .

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب (وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا)، حديث رقم (٤٥٦٦)، وقال ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٢٣٣) قوله: فبايعوا، بلفظ الماضي ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر، وانظر ابن هشام، السيرة النبوية ٢/ ٢٦٩.

(٢) كان قد انخذل بثلث الجيش يوم أحد وترك القتال مع رسول الله (مغازي موسى بن عقبة(١٨٥) نسخة مستخرجة)، وانظر صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة أحد، حديث رقم (٤٠٥٠) (٣٥٦/٧ من فتح الباري).كما حاول في غزوة بني المصطلق إيقاع الفتنة بين المهاجرين والأنصار واستغلال بعض الحوادث العابرة، وقوله: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل. ثم هو الذي تولى كبر حادثة الإفك (انظر: د. مهدي رزق الله، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص ٤٣٤ - ٤٣٩).

وفي عهد الخلافة الراشدة وبعد الانتصار الساحق على الدولة الساسانية في معركة القادسية ودخول المسلمين المدائن عاصمة الدولة الساسانية ثم القضاء على المقاومة الفارسية في معركة تُسْتَر سنة ١٧هـ [١]، ثم معركة نهاوند سنة ٢١ هـ، والانسياح بعد ذلك في بلاد المشرق؛ بعد هذا الظهور للمسلمين قرر ساسة الفرس ورجالاتها أن المقاومة العسكرية غير مجدية، وأنه لا بد من سلوك طريق آخر في المقاومة فأجمعوا بأنه لا بد من الكيد على الحيلة والعمل من الداخل كما يقول ابن حزم [٢]، فأظهروا الإسلام ليُطْمَئَنّ

(١) تستر: بالضم ثم السكون وفتح التاء، من أرض خوزستان، فتحها المسلمون سنة ١٧ هـ بقيادة أبي موسى الأشعري وحضرها من مشاهير الصحابة، حذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر، وجرير بن عبد الله البجلي، والبراء بن مالك، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب، وقد أُسِر الهرمزان ملك الأهواز وجيء به إلى المدينة (انظر ياقوت، معجم البلدان، ٢/ ٢٩ وعن خبر فتحها انظر تاريخ الطبري، ٤/ ٨٣ وما بعدها).

(٢) الفصل في الأهواء والملل والنحل، ٢/ ١١٥، وانظر المقريزي، الخطط ٢/ ٣٦٢.

لهم ويقبل قولهم، وقد وفد إلى العراق في هذه الفترة عبد الله بن سبأ الصنعاني اليهودي الذي أظهر الإسلام، فالتقى بهؤلاء الحاقدين وتكاتفوا على العمل سوياً، وقد ظهر أثر الفريقين، على نشأة الشيعة وأفكارهم[١]، وقد انضم إليهم فيما يظهر بعض النصارى[٢]، وكان أول الخطط ظهور اغتيال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثم نبتت بتأثير أولئك الفتنة الأولى في تاريخ الإسلام وذلك بالعدوان على الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه

(١) عن ابن سبأ ودوره في الفتنة، انظر د. سليمان العودة، عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام ص٣٨-٥٣و١٤٣-١٥٨.

(٢) يدل على ذلك أن المشاركين في اغتيال عمر بن الخطاب ثلاثة: أبو لؤلؤة المجوسي، الذي نفذ الاغتيال وهو من سبي نهاوند، والهرمزان ملك الأهواز، وجفينة النصراني من أهل الحيرة، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣/ ٣٥٥ وقد أخرج خبر اجتماعهم بإسناد صحيح .

حيث قدمت الجيوش من ثلاثة من الأمصار الإسلامية لغزو المدينة عاصمة الخلافة وقتل الخليفة في داره [١]، وهي سابقة خطيرة تنم عن تنامي أثر الكيد من الداخل وتقدمه عما كان في حادثة اغتيال عمر ﷺ ووصوله إلى درجة الإعلان عن نفسه بهذه الوسيلة الجريئة والقوية في نفس الوقت.

وبعد هذه الفتنة قامت الفتنة الثانية[٢] وتحول الصراع إلى الداخل بدلاً من جهاد العدو في الخارج فوقع القتال بين المسلمين في معركة الجمل، ثم في معركة صفين، وظهرت الفرق معلنة عن نفسها، الخوارج، الشيعة، ثم المرجئة والمعتزلة ...[٣]، وقامت بنشر أفكارها

---

(١) راجع تاريخ الطبري ٤/٣٦٥-٣٩٦، ومُحَمَّد بن يحيى المالقي، التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ص ٩٥-١٥٠.

(٢) المراد بالفتنة الثانية الخلاف الذي نشأ عن الفتنة الأولى ونتج عنه القتال في الجمل ثم في صفين.

(٣) كان بداية ظهور الفرق سنة ٣٧هـ بعد القتال في صفين وحادثة التحكيم، حيث ظهرت الخوارج ثم الشيعة في مقابلها، ثم القدرية، والمرجئة. (انظر د. أحمد سعد حمدان، مقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي ص ١٧ - ٢٦).

والمجادلة عنها، بل وحمل بعضها السيف لإيجاد مكان لها على الخريطة الجغرافية وتمكن من ذلك.

وفي ظل هذه الظروف من التفرق وتشعب الأهواء دخل الوضع والتزوير ميدان الروايات التاريخية كما دخل إلى الحديث النبوي[1]؛ وقذفت الفرق بعدد كبير من الرواة والأخباريين الذين يضعون

(١) روى مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٢٠٠ مع شرح النووي)عن مُحَمَّد بن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.كما أخرج من طريق مجاهد (١/١٩٦) قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ، قال رسول الله، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال : يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. فهذا يدل على ظهور الوضع في الأخبار واحتياط الصحابة وعلماء السلف من الكذابين.

القصص والحكايات ويزيدون في الأخبار ما يخدم أغراضهم ومذاهبهم الفكرية[١] في حملة إعلامية للتأثير على عدد كبير من الناس ليكونوا لهم أعواناً وأنصاراً.

وهذا كله يبين شدة الحاجة إلى نقد الأخبار والروايات التاريخية وأهمية ذلك، ويوجب على أهل العلم القيام بهذا الواجب، وتطبيق مبدأ من أين لك هذا؟ على الروايات التاريخية، والتعرف على عقائد واتجاهات رواة الأخبار ومؤلفي الكتب، وتمييز أهل العدالة والثقة من غيرهم من أهل الأهواء.

وإن في تراثنا التاريخي والأدبي بل وحتى بعض المصنفات الحديثية آلاف الروايات والقصص المدونة على طريقة الجمع والتقميش[٢]،

---

(١) انظر على سبيل المثال، د. عبد العزيز نور ولي، أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، وهي مهمة في هذا الباب .

(٢) التقميش: جمع الشيء من هاهنا وهاهنا، كما في لسان العرب (٣٨٦/٦) ، والمراد به عند علماء الجرح والتعديل جمع الروايات قبل نقدها على حد قول يحي بن معين: إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش،(الذهبي، سير أعلام النبلاء٨٥/١١) .

وهي بحاجة إلى غربلة ونقد من الباحثين المتخصصين قبل الاستدلال بها والاعتماد عليها ليعرف الصحيح من السقيم.

وقد كانت تلك الروايات المكذوبة في كتب التراث صيداً ثميناً عند المستشرقين فرحوا به، فعكفوا على استخراجها من بطون الكتب ونشرها وإبرازها لأنها تسير في نفس الاتجاه الذي يهدفون إليه وتخدم أغراضهم التي فرغوا أنفسهم لها من صد المسلمين عن دينهم عن طريق التشكيك في دينهم وتشويه تراثهم وتاريخهم، وقد بنوا على تلك الروايات التي تلقوها عن سلفهم من الرواة الوضاعين أحكاماً تاريخية تجافي الواقع الحقيقي بل وبعضها يناقض الواقع المعلوم بالضرورة من حياة المسلمين وتاريخ رجالاته وأبطاله الأماجد[1].

(١) انظر أمثلة لذلك عند، د. عبد العظيم الديب، المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي، ص ٥٤ - ١٢٤ ود. أحمد غراب رؤية إسلامية للاستشراق، ص٢٨_٨٤.

الفصل الأول

أصول في منهج نقد الروايات التاريخية

نقد الروايات علم له أصول وضوابط، لا بد من معرفتها وتطبيقها، حتى نصل إلى الصورة الصحيحة للواقعة أو الوقائع التاريخية، ونصدر أحكاماً عادلة ومنطقية في نقد الروايات، فإن الإثبات للواقعة التاريخية أونفيها، ثم تفسيرها وتعليلها، لا بد أن يبنى على علم صحيح، وحتى نصل إلى العلم الصحيح يلزمنا اتباع الأصول التي تيسر معرفة العلم بالواقع التاريخي الذي حدث كما حدث فعلاً من غير تزيد أو تحريف.

كما أن معرفة تلك الأصول يساعد على معرفة الدوافع والأسباب للأحداث التاريخية، ومن ثم يكون التعليل والتفسير لها صواباً أو مقارباً للصواب.

وقد حرر علماء الحديث الشريف أصول نقد الروايات في الحديث النبوي، ووضعوا لذلك قواعد بينة واضحة،

ينبغي أن يستفاد منها في نقد الروايات التاريخية، وخاصة ما يتعلق منها بتاريخ الصدر الأول من الصحابة والتابعين فهم جيل القدوة، وجيل التأسيس لبناء الأمة، وجيل التطبيق المثالي لرسالة الإسلام، ومما يساعد على هذا أن تاريخهم قد اتبع في تدوينه – في الغالب – أسلوب المحدثين وطريقتهم في نقل الروايات والأخبار مسندة إلى من حضروا الوقائع وشاهدوها.

ومن الأصول النافعة في منهج نقد الروايات التاريخية ما يلي:

١ – تحديد مصادر التلقي بدقة :

إن مصادر التلقي للمعرفة من الأهمية بمكان، وحتى تكون المعرفة صحيحة فإنه لا بد من تحديد مصادر التلقي وضبطها، ومصادر التلقي في موضوع نقد الروايات التاريخية على نوعين:

- مصادر أصول الاعتقاد والمنهج الفكري، الذي يوضح التصور الصحيح عن الله والكون والإنسان، وأصل هذا الإنسان ووظيفته وغاية وجوده، فالعقيدة هي النظام الفكري الذي تقوم عليه جميع تصورات الإنسان وتوجهاته، ومصادر هذا النوع هو الوحي المتلقى

عن المعصوم ﷺ في الكتاب والسنة وما بني عليهما من الإجماع والقياس الصحيح. فهذا المصدر لا بد أن يكون للباحث حظ منه لتستقيم له وجهته الفكرية ويستطيع كشف الزيف الذي يخالفها.

المصادر المختصة في بيان طريقة نقد الروايات وفق المنهج العلمي والقواعد المقررة عند العلماء الأثبات الثقات، فإن لكل علم مصادر خاصة، تبين أصوله ، وتوضح منهجه، وترسم قواعده، فينبغي معرفة هذه المصادر والرجوع إليها والاستفادة من موازينها النقدية .

فنقل الأخبار والروايات له قواعد قررها أهل العلم، فمثلاً الروايات الواردة عن أهل الكتاب والتي اصطلح أهل العلم على تسميتها بالإسرائيليات لها ثلاثة أحوال[1] :

(١) راجع ابن كثير، تفسير القرآن العظيم١/١٤. وانظر د. رمزي نعناعة، الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، مبحث الإسرائيليات في كتب التاريخ، ص ٢٠٩ وما بعدها والمستشرقون والإسرائيليات، ص ٣٨٣ وما بعدها.

أ- ما جاء موافقاً لما في شرعنا فهذا نصدقه لتصديق شرعنا له.

ب - ما جاء مخالفاً لما في شرعنا فهذا نكذبه لتكذيب شرعنا له .

ج- ما لم يوجد في شرعنا ما يخالفه ولا ما يصدقه، فهذا تجوز حكايته لا على سبيل الاستشهاد به والتصديق له وإنما على سبيل الذكر والبيان .

كما أن الرواية عن المبتدعة تحكمها ضوابط بحسب نوع البدعة، وبحسب نوع الرواية إن كانت مؤيدة للبدعة أم لا [1].

وكذا الرواة المتروكون بسبب كذبهم في الرواية، أو غلطهم الفاحش. أو الرواة المجهولون إما جهالة العين أو جهالة الحال[2].أوالرواة الضعفاء، وهم الذين تبين للنقاد عدم ضبطهم

(١)ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر،(ص٥٠-٥١)

(٢) مجهول العين: هو من سُمّي وانفرد بالرواية عنه راوٍ واحد. ومجهول الحال : يسمى المستور وهو ما روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق. (ابن حجر، المصدر السابق، ص ٥٠).

لما يروون [1]، فكل هذه الأحوال للرواة يرجع فيها إلى المصادر المختصة التي بينت أحوالهم، وقررت أصول التعامل مع رواياتهم.

٢- معرفة الاتجاه الفكري والعقدي لرواة الأخبار والمؤلفين :

إن التعرف على الاتجاهات الفكرية والمنازع العقدية لرواة الأخبار والمؤلفين واعتبار ذلك في نقد الأخبار من الأهمية بمكان لأن الهوى مردٍ لأصحابه، والخصومة حاجز عن إدراك الحق الذي عند الخصم ومانع من إنصافه.

وبسبب الخلاف العقدي شاعت مئات الروايات المكذوبة على السلف الأولين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، خاصة في أحداث الفتنة وذيولها، حتى اختلط الحق بالباطل

(١) يسمى سيئ الحفظ، وقد يكون ملازماً له فحديثه شاذ، وقد يكون طارئاً، وهو المختلط. (ابن حجر، المصدر نفسه، ص ٥١).

على كثير من الناس، وتداول تلك الروايات عشرات المصنفين في كتبهم، حتى طغت الروايات المخالفة للواقع التاريخي على الصورة الصحيحة لذلك الواقع، ومن ثم تلقتها الأجيال المتأخرة وكأنها حقائق مسلمة لا تقبل النقاش[1]، مع أننا لو عدنا إلى أصول تلك الروايات ومصادرها الأولى لوجدناها صادرة من أهل الكذب والتعصب والانحراف عن العقيدة الإسلامية، من أمثال الأخباري لوط بن يحيى، ونصر بن مزاحم، وإسحاق بن بشر البخاري، وعيسى بن داب، ومُحَمَّد بن السائب الكلبي، وابنه هشام، والهيثم بن عدي، وعوانة بن الحكم، واليعقوبي، وابن اعثم الكوفي، والمسعودي، وأبو الفرج الأصبهاني، وابن أبي الحديد، وأضرابهم. أو صادر عن رواة ضعاف أو مجاهيل يأخذون عمن أقبل وأدبر، مثل الواقدي، وسيف بن عمر التميمي،

(١) من أمثلة ذلك الرواية المشهورة في كتب المؤرخين عن التحكيم، وهي خلاف الواقع. (انظر د. يحيى بن إبراهيم، مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري – عصر الخلافة الراشدة ، ص ٤٠٤ – ٤١٨).

وأبي الوليد الأزرقي، ومُحَمَّد بن إسحاق الفاكهي، وأمثالهم.

وإن ذكر تلك الروايات في كتب المؤرخين المشهورين مثل ابن سعد، وخليفة بن خياط، والطبري، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الأثير، والذهبي، وابن كثير، لا يعطي لها صفة الصدق والثبوت ما لم تكن صدقاً في الواقع، لأن هؤلاء العلماء ينقلون على الرواية والحكاية ولا يشترطون الصحة في كل ما يروون.

٣- مراعاة القواعد الشرعية والأصول العقدية عند نقد الأخبار والروايات :

مما يجب ملاحظته عند نقد الروايات التاريخية أن لا يكون النص فيه مخالفة عقدية أو شرعية وخاصة إذا كان النص أو الخبر منسوباً إلى أحد الصحابة ﷺ أو العلماء الثقات الذين يعرفون حدود الله وأحكامه ويلتزمون بها، فقد ذكر الطبري في حوادث سنة أربعين من الهجرة أنه قد حج بالناس في هذه السنة المغيرة بن شعبة . فقال : حدثني موسى بن عبد الرحمن، قال : حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الخزاعي ، قال : أخبرنا إسماعيل بن راشد،

قال : لما حضر الموسم – يعني في العام الذي قتل فيه علي – كتب المغيرة بن شعبة كتاباً افتعله على لسان معاوية، فأقام للناس الحج سنة أربعين، ويقال : إنه عَرّف يوم التروية، ونحر يوم عرفة، خوفا أن يفطن بمكانه[1]

فإنه بصرف النظر عن دراسة السند فإن في النص من المخالفة الشرعية ما يبطله، وهي الزعم بأنه عرف بالناس يوم التروية وهو اليوم الثامن، وهذا العمل باطل شرعاً فإن هذه العبادة مؤقتة زماناً ومحددة مكاناً، والحج عرفة، ومن لم يقف بعرفة في اليوم التاسع وليلة العاشر فلا حج له .

وقد نبه الحافظ ابن كثير على هذا فقال : وهذا الذي نقله ابن جرير لا يقبل ولا يظن بالمغيرة ﷺ ذلك، وإنما نبهنا على ذلك ليعلم أنه باطل، فإن الصحابة أجل قدراً من هذا، ولكن هذه نزعة شيعية[2] .

كما ذكر الطبري بإسناد مرسل أن زياد بن سمية طلب من معاوية سنة ثلاث وخمسين أن يضم له ولاية الحجاز مع العراق

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٥/١٦٥.

(٢)البداية والنهاية ٨/ ١٦.

فبلغ ذلك عبد الله بن عمر بن الخطاب، فدعا عليه ابن عمر، فطُعِنَ ومات. فقال ابن عمر حين بلغه الخبر: اذهب إليك ابن سمية فلا الدنيا بقيت لك، ولا الآخرة أدركت[1].

فهذا الخبر مرسل لأن الراوي لم يدرك الحادثة، ولا يعلم ممن تلقاه، وفي متن النص نكارة وهي القول المنسوب لعبد الله بن عمر الصحابي الفقيه الورع بأن زياداً لم يدرك ثواب الآخرة، وهذا فيه تألٍّ على الله سبحانه وتعالى ومجازفة لا تصدر من هذا الصحابي.

وهذا الأصل نرد به كل رواية فيها قدح في الصحابة ﷺ عموماً وخصوصاً، فإن من المقرر عند علماء العقيدة: وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة والسلف الأولين[2] لما ورد من النصوص الشرعية الدالة

---

(١) المصدر السابق ٢٨٩/٥

(٢) الإمام أحمد، رسالة السنة (ص ٧٨)، ابن أبي زيد القيرواني، مقدمة رسالته (ص ٨) طبع جامعة الإمام، وكتاب الجامع (ص١١٥)، ابن بطة العكبري، الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ص ٢٦٨، أبو عثمان الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (ص ٩٣)، ابن قدامة المقدسي، لمعة الاعتقاد، (ص ٤٠)، ابن تيمية، العقيدة الواسطية (ص ١٥٧)، ابن حجر العسقلاني، فتح الباري١٣/٣٤.

على هذا مثل قوله ﷺ : «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا**»[(١)] والمراد إذا ذكروا بسوء، أما فضائلهم فإن نشرها والتحديث بها أمر مرغب فيه، ولنهيه أن يتخذه الصحابة غرضاً بعده[(٢)] .

(١)انظر لتخريجه، الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة١/٤٢ حديث رقم (٣٤).

(٢) أخرج الترمذي (٥/ ٦٩٦) حديث رقم ٣٨٦٣، بإسناده عن عبد الله بن مغفل ﷺ عن رسول الله أنه قال : الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب . وقال الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير (برقم١٢٥٩): ضعيف . قلت : لكن يشهد لمعناه حديث جابر سمرة قال: خطبنا عمر بن الخطاب بالجابية فقال: إن رسول الله ﷺ قام فينا مقامي فيكم فقال: احفظوني في أصحابي ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم . أخرجه ابن ماجه في سننه٢/٧٩١ حديث رقم (٢٣٦٣). وانظر الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ١٠٩ حديث رقم (١١١٦).

ونحن نعلم أن الصحابة ﷺ بشر من البشر يصيبون ويخطئون وليسوا بمعصومين غير أنهم طراز فريد لأثر التربية النبوية المباشرة فيهم، ولمشاهدتهم نزول الوحي، ومصاحبتهم لرسول الله ، وجهادهم معه بالأنفس والأموال. وقد ثبت بالتتبع أنهم لا يتعمدون الخطأ فإذا وقع من أحدهم خطأ محض ونُبّه عليه أقلع عنه وأناب، وما يقع من أحدهم أثناء الغضب فإنه يُطْوى ولا يروى، ومواقفهم ﷺ من المسائل التي وقع فيها خلاف راجع إلى الاجتهاد، والمجتهد إذا أخطأ غفر خطأه وله أجر الاجتهاد[1] .

٤ – النظر إلى مآل الخبر وما يترتب عليه:

هذا أصل مهم يجب مراعاته في منهج نقد الروايات التاريخية، فإن الأمور بمآلاتها.

(١) انظر صحيح البخاري (٣١٨/١٣ ، من فتح الباري) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.

يقول الشاطبي: النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً [١].

ويقول في موضع آخر: الأدلة الشرعية والاستقراء التام يدلان على أن المآلات معتبرة في أصل المشروعية . ثم أورد عدداً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على ذلك[٢].

ولقد تنبه لهذا الأصل عدد من أذكياء العلماء النابهين :

قال الإمام مالك رحمه الله عندما سئل عن قوم يقدحون في الصحابة ﷺ: إنما هؤلاء القوم أرادوا القدح في النبي ﷺ فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه، حتى يقال : رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين[٣].

(١)الموافقات ٤/ ١٩٤.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ١٩٦.

(٣) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول ص٥٨٠ ومجموع الفتاوي ٤/٤٢٩.

وقال أبو زرعة الرازي: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة [١].

وقد اعتبر الإمام أحمد، وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية القدح في الصحابة قدحاً في الدين، ذلك أنهم هم نقلة الدين إلينا، وعن طريقهم عرفنا القرآن ونصوص الأحاديث وبيان الأحكام والسنن .

قال الإمام أحمد: إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله بسوء فاتهمه على الإسلام [٢].

وقال ابن تيمية : القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول قدح في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم [٣].

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص ٩٧.

(٢) عبد الإله الأحمدي، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة٢/٣٦٤.

(٣) مجموع الفتاوي٤ / ٤٢٩.

وقال: وهذه الأحاديث مستفيضة بل متواترة في فضائل الصحابة والثناء عليهم وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون، فالقدح فيهم قدح في القرآن والسنة [١].

كما أن القدح في آحاد الصحابة يؤول إلى القدح في عامة الصحابة، وهذا الباب إذا فتح لا يغلق، وإذا هتك ستر أحدهم وُلِجَ منه إلى العموم.

يقول عبد الله بن المبارك: معاوية عندنا محنة، فمن رأيناه ينظر إليه شزراً اتهمناه على القوم – يعني الصحابة [٢].

وقال أبو توبة الربيع بن نافع الحلبي: معاوية ستر لأصحاب مُحَمَّد، فإذا كشف الرجل الستر اجترأ على ما وراءه [٣].

فهذه النصوص عن هؤلاء العلماء تدل على اعتبارهم لهذا الأصل

(١) المصدر نفسه ٤/٤٣٠

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية ٨/ ١٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ٨/ ١٣٩ .

وملاحظتهم الدقيقة لمآلات مثل هذه الأخبار المروية وفيها قدح في الصحابة ، وأنهم نظروا إلى نتائجها المستقبلية فالقدح في الصحابة أو في أحدهم لا تنحصر آثاره في كونه قدحاً في أشخاصهم، إنما يؤول الأمر إلى القدح في رسول الله ﷺ إمامهم ومربيهم، كما أنه قدح في الشريعة والرسالة التي جاء بها ﷺ .

لذا فإن الأمر يحتاج إلى اعتبار هذا الأصل عند نقد الروايات التاريخية، فمثلاً الفتنة التي وقعت بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه خلفت آثاراً نشأ عنها تحزب وتفرق وأهواء خالفت سبيل السنة ومن ثم نُقلتْ روايات وأخبار إما مختلقة أصلاً، أو مزاد فيها بسبب الهوى والعصبية حتى دلت على خلاف أصلها، والواجب اتباع المنهج العلمي الذي رسمه علماء الحديث لمعرفة الروايات المقبولة من غيرها مع اعتبار هذا الأصل المقرر وإلا فإن كثيراً من الروايات الواردة في ذلك تؤدي في مآلاتها إلى القدح في الصحابة حملة الرسالة الإسلامية، والقدح فيهم يؤول إلى القدح في الدين الذي اعتنقوه، والرسول الذي صحبوه وتربوا على يديه .

وقد ذكر شيخ الإسلام مثالاً على ذلك ما يشيع في كتب بعض الطوائف من السبّ والشتم للخلفاء الراشدين، واتهامهم بالتآمر على جحد حق الإمام المنصوص عليه، المولّى عليهم فولوا فاسقاً وظالماً، ومنعوا عادلاً وعالماً مع علمهم بالحق، فقال : قد عرف بالتواتر الذي لا يخفى على العامة والخاصة أن أبا بكر وعمر وعثمان ﷺ كان لهم بالنبي ﷺ اختصاص عظيم وكانوا من أعظم الناس اختصاصاً به وصحبةً له وقرباً إليه واتصالاً به وقد صاهرهم كلهم وما عرف عنه أنه كان يذمهم ولا يلعنهم بل المعروف عنه أنه كان يحبهم ويثني عليهم وحينئذٍ فإما أن يكونوا على الاستقامة ظاهراً وباطناً في حياته وبعد موته . وإما أن يكونوا بخلاف ذلك في حياته أو بعد موته، فإن كانوا على غير الاستقامة مع هذا القرب فأحد الأمرين لازم :

- إما عدم علمه بأحوالهم.

-أو مداهنته لهم.

وأيهما كان فهو من أعظم القدح في الرسول ﷺ،كما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة، فهذا خذلان من الله للرسول صلى الله عليه وسلم في خواص أمته وأكابر أصحابه [1].

فهذا هو مآل أقوالهم في الصحابة ولازمها .

٥-اعتبار أحوال العصر وقياس الخبر على أحوال المخبر عنه :

المقولة التي تقول: «الإنسان ابن بيئته وعصره» لها نصيب من الصحة، فإن المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان له أثر عليه في سلوكه وأحواله .

وعصر الرسالة والخلافة الراشدة هو أزهى وأزكى عصور الإسلام تمسكاً بالأخلاق الفاضلة والآداب الشرعية ، وقد بلغ بهم رسول الله ﷺ الغاية في التربية على آداب الإسلام وتعاليمه فهذا العصر هو جيل الأسوة والقدوة، والجيل المثالي في كل مناحي الحياة الإسلامية،

(١) منهاج السنة النبوية ٤٥٨/٧- ٤٥٩.

وكذا ما تلاه من العصور الفاضلة حيث بيّن رسول الله أن خير القرون قرنه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم[1].

فالأجيال الثلاثة الأولى لها أفضلية بحسب النصوص الشرعية، وقد دلّ الواقع التاريخي على صحة ذلك.

وهكذا كل عصر له خصائص ومميزات سواء كانت إيجابية أم سلبية، فينبغي اعتبار أحوال العصر عند نقد الروايات والنصوص فإن من الوقائع التي يذكرها الأخباريون ما لا تحتمله أحوال العصر المروية عن تلك الأخبار.

ومن أمثلة ذلك ما يذكره أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني من أخبار الشاعر عمر بن أبي ربيعة في المجون واللهو، ثم يضع من الوقائع والقصص ما يفسر ذلك الشعر، وما يذكره عن مجامع السهر ومواطن اللهو والشراب كما زعم في مكة والمدينة. وقد اعتمد عليه بعض الباحثين فقرروا آراء شاذة عن مجتمع الحجاز

(١) فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٣/ ١٨١.

في القرن الأول[١] وهي مما يجب رده، فإن أحوال العصر لا تقبله. والأخبار التي يذكرها صاحب الأغاني تركز على الجانب الضعيف في حياة من يترجم لهم من الشعراء وأهل الأدب وهو جانب اللهو والمرح وإشباع الشهوات ولم يذكر جوانب الأخلاق والشيم الرفيعة والاهتمامات العالية[٢].ثم عممها الباحثون المعاصرون على جميع مجتمع الحجاز وهذا خطأ في المنهج الذي سلكوه أفسد آراءهم ونتائج أبحاثهم[٣]

ومن الأمثلة أيضاً: ما أخرجه ابن إسحاق في السيرة النبوية[٤] قال: حدثني عبد الله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث عن

(١) د. عبد الله الخلف، مجتمع الحجاز في العصر الأموي بين الآثار الأدبية والمصادر التاريخية، الفصل الأول ص ٢٨ – ١١٠، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الإمام – كلية اللغة العربية.

(٢) المصدر نفسه ص٣٤، نقلا عن الدكتور زكي مبارك .

(٣) انظر كتاب الدكتور شوقي ضيف، الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية ص ٦٨، ٣٣٢ – ٣٣٨.

(٤)انظر ٢/ ٧٠ – ٧١.

سليمان بن يسار عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال: خرجت أنا وعبيد الله بن بن عدي بن الخيار أخو بني نوفل بن عبد مناف، في زمان معاوية بن أبي سفيان، فأدربنا[1] مع الناس فلما قفلنا مررنا بحمص – وكان وحشي مولى جبير بن مطعم قد سكنها وأقام فيها – فلما قدمناها، قال لي عبيد الله بن عدي : هل لك في أن نأتي وحشياً فنسأله عن قتل حمزة كيف قتله؟

قال: قلت له: إن شئت، فخرجنا نسأل عنه بحمص، فقال لنا رجل ونحن نسأل عنه: إنكما ستجدانه بفناء داره، وهو رجل قد غلبت عليه الخمر، فإن تجداه صاحياً تجدا رجلاً عربياً، وتجدا عنده بعض ما تريدان، وتصيبا عنده ما شئتما من حديث تسألانه عنه، وإن تجداه وبه بعض ما يكون به فانصرفا عنه وَدَعَاه، قال: فخرجنا نمشي حتى جئناه، فإذا هو بفناء داره على طنفسة له، فإذا شيخ

(١) أدربنا: أي جزنا الدرب للغزو في سبيل الله، وهو تجاه بلاد الروم (المصدر السابق).

كبير مثل البغاث[1]، فإذا هو صاح لا بأس به .

قال: فلما انتهينا إليه سلمنا عليه، فرفع رأسه إلى عبيد الله بن عدي، فقال: ابن لعدي بن الخيار أنت؟ قال: نعم، قال: أما والله ما رأيتك منذ ناولْتُك أمك السعدية التي أرضعتك بذي طُوى، فإني ناولتكها وهي على بعيرها، فأخذتك بعرضيك فلمعت لي قدماك حين رفعتك إليها، فوالله ما هو إلا أن وقفتَ عليّ فعرفتهما .

قال : فجلسنا إليه فقلنا له: جئناك لتحدثنا عن قتلك حمزة، كيف قتلته؟ فقال: أما إني سأحدثكما كما حدثت رسول الله ﷺ حين سألني عن ذلك.

كنت غلاماً لجبير بن مطعم.... ثم قص كيفية قتله حمزة يوم أحد.

قلت : هذا الخبر رجال إسناده ثقات، وصرح ابن إسحاق بالسماع فهو حسن، لكن في متن الخبر نكارة وهي قصة الخمر، وكونه يجلس عند باب داره وهو سكران،

(١) البغاث : قال ابن هشام: هو ضرب من الطير يميل إلى السواد (نفس المصدر).

فإن هذا إذا قسناه على أحوال المخبر عنه، وأحوال ذلك العصر، نجد أنه غير مقبول، فالمخبر عنه صحابي وإن كان قتل – وهو مشرك – صحابياً جليلاً هو حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء، ثم أسلم وحشي بن حرب وشارك في الجهاد في سبيل الله : وقتل أكذب خلق الله: مسيلمة الكذاب، والإسلام يَجُبّ ما قبله .

ونحن نستخدم هذا المقياس في تعاملاتنا المتعددة، فلو بلغنا خبر عن رجل معروف لدينا، وأحوال ذلك الرجل لا تحتمل وقوع مثل تلك الحادثة منه لأنكرنا ذلك، وتوقفنا في تصديق الخبر. وبخصوص هذه الرواية نجد أن أحوال العصر لا تحتملها لظهور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود وتطبيق الشريعة بكمالها من قبل الدولة والمجتمع معاً.

ثم وجدنا أن الإمام البخاري قد أخرج في صحيحه[1] هذه القصة من طريق عبد الله بن الفضل عن سليمان بن يسار عن جعفر بن

(١) أخرجه في كتاب المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب (٣٦٧/٧ من فتح الباري).

أمية – وهو الطريق الذي أخرج منه ابن إسحاق القصة – ولم يذكر فيها هذه الألفاظ المنكرة مما يدل على إقحامها، وربما تكون من ذلك الرجل المجهول الذي لم يُسَمّ.

٦ – الرجوع إلى الأمر المعلوم الثابت وترك الموهوم والمحتمل:

وهذا أصل يرجع له عند ورود الروايات والنقول التي تضاد الصورة المعروفة الثابتة، فإذا لم يكن نقد الروايات والنصوص عن طريق دراسة السند، أو لم يكن للنقل سنداً، فإن الباحث يحاول الجمع بين الروايات بشرط أن لا يخالف الأصول فإذا تعذر الجمع فإن الأمر المعلوم الثابت لا يُدْفَعُ بالأمر الموهوم، واليقين لا يزول بالشك.

مثال ذلك ما يُروى من الأخبار في قدح بعض الصحابة ﷺ، "فإن الأمر المعلوم من الكتاب والسنة والنقل المتواتر من محاسن الصحابة وفضائلهم لا يجوز أن يدفع بنقول بعضها منقطع، وبعضها محرّف، وبعضها لا يقدح فيما عُلِم، فإن اليقين لا يزول بالشك، ونحن قد تيقنا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا، وما

يُصَدِّق ذلك من المنقولات المتواترة من أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء، فلا يقدح في هذا أمور مشكوك فيها، فكيف إذا علم بطلانها[١].

ومن ذلك أيضا زعم الرافضة النص من النبي ﷺ على خلافة علي وذريته رضي الله عنهم، فإن أهل العلم بالنقل لا يعرفون ذلك، وقد ورد من النصوص الثابتة عنه ﷺ مايدل على استخلاف الصديق رضي الله عنه دلالة إيماء وإشارة بل قال بعضهم: إن الدلالة نَصّية، والصواب الأول، فإن النبي ﷺ مات ولم يوصي لأحد بالخلافة بعينه[٢] وإنما أمر أن يصلي بهم الصديق، وقال : يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر[٣] فوفق الله المؤمنين لبيعة الصديق كما توقع رسول الله ﷺ من أن الله سيوفق المؤمنين

(١)ابن تيمية، منهاج السنة النبوية ٦/٣٠٥

(٢)انظر الأدلة على ذلك عند البيهقي، دلائل النبوة ٧/ ٢٢١ –٢٣٠.

(٣)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (١٣/٣٠٥من فتح الباري) ومسلم في صحيحه حديث رقم(٢٣٨٧).

لاستخلافه، فهذا هو الأمر الثابت المعلوم المتيقن فلا يزول هذا اليقين بالظن وبالأقوال التي لم تثبت .

وإن من الطرق التي يعلم بها كذب المنقول : أن يروَى خلاف ما عُلِمَ بالتواتر والاستفاضة مثل أن نعلم أن مسيلمة الكذاب ادعى النبوة واتبعه طوائف كثيرة من بني حنيفة فكانوا مرتدين لإيمانهم بهذا المتنبيء الكذاب، ومثل أن نعلم أن المعراج كان بمكة، وأن الصُّفة كانت بالمدينة، وأن أهل الصفة كانوا من جملة الصحابة ولم يكونوا ناساً معينين، بل كانت الصفة منزلاً ينزل بها من لا أهل له من الغرباء القادمين، فإذا روى الجاهل نقيض ذلك علم أنه كذب [1] .

٧ - الكلام بالعلم والعدل لا بالجهل والهوى :

العلم والعدل صفتان مطلوبتان وخاصة لمن يشتغل بالحكم وفصل النزاع في القضايا والمسائل المختلف فيها، ونقد الروايات والنصوص يحتاج إلى هذه الصفة المهمة في الناقد، فلا بد من العلم بطرق النقد وضوابطه،

(١)ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية ٤٣٧/٧ - ٤٣٩ بتصرف .

ومناهج العلماء في ذلك، ومعرفة الرواة وأحوالهم وما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً، وهو علم جليل برع فيه علماء الحديث النبوي، وقرروا له قواعد مفصلة في كتب مصطلح الحديث وكتب الجرح والتعديل، فالدارس للروايات التاريخية ونقدها محتاج إلى هذا العلم وإلى الرجوع إلى أهل التخصص في هذا الفن وهم علماء الحديث.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : «المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يعرفون به، والعلماء بالحديث أجلّ هؤلاء قدراً وأعظمهم صدقاً وأمانة وعلماً و خبرة فيما يذكرونه من الجرح والتعديل»[1] .

فإذا رجع الناقد للروايات إلى أهل التخصص وسلك طريقهم كان كلامه بعلم وانتفى عنه الجهل، لكن تلزمه صفة أخرى وهي العدل وعدم اتباع الميل والهوى .

(١)المصدر السابق٧/٣٤-٣٥.

فإن أكثر ما يقع الخطأ هو من التقصير في هاتين الصفتين أو إحداهما، والجهل والظلم آفتان خطيرتان في الإنسان، يقول المولى سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1]

ولكن لهما دواء إذا استخدمه طالب العلم شفى منهما، فدواء الجهل العلم، ودواء الظلم واتباع الهوى العدل والخوف من الله سبحانه وتعالى وسلوك طريق الأمانة، وبقدر تحققهما في الناس عامة وطلاب العلم خاصة، يستقيم السلوك الإنساني ويكثر الصواب ويقل الخطأ .

٨- ملاحظة السنن الربانية والقوانين الاجتماعية :

من المعلوم أن حركة التاريخ تجري بقدر الله ووفق سنته التي أجراها في الخلق والحياة. وتحقق السنن الإلهية الجارية مرتب على سلوك الإنسان في الحياة الدنيا ومدى استجابته للأوامر والنواهي الشرعية، والسنن الربانية تقع على أحوال مختلفة :

(١) سورة الأحزاب، آية ٧٢.

أ- منها ما يكون جزاء على الاستقامة على التوحيد والهدى وطاعة الرسل عليهم السلام، قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ (٦٥) وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ...﴾الآية[2].

ب - ومنها ما يكون عقوبة على ترك الاستقامة وتكذيب الرسل، وظلم العباد، والوقوع في محارم الله.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا (٨) فَذَاقَتْ وَبَالَ

(١) سورة الجن، آية ١٦.

(٢) سورة المائدة، آية ٦٥ - ٦٦.

(٣) سورة الأعراف، آية ٩٦.

أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا﴾[1].

ج. ومنها ما يكون للابتلاء والاختبار حتى يتميز الخبيث من الطيب، ولرفع درجات أولياء الله الصالحين الصابرين على البلاء.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [2].

وقال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ

(١) سورة الطلاق، آية ٨-٩، وانظر أمثلة من أنواع العقوبات التي أحلها الله بالأمم التي كذبت الرسل في سورة الشعراء، فقد ذكر الله هلاك فرعون وقومه بالغرق الآيات ٥٢-٦٨، ثم قوم نوح بالطوفان الآيات ١٠٥- ١٢٢، ثم قوم عاد الآيات١٢٣ - ١٤٠، ثم ثمود قوم صالح الآيات ١٤١ - ١٥٩، ثم قوم لوط الآيات ١٦٠ - ١٧٥ ، ثم أصحاب الأيكة قوم شعيب عليه السلام الآيات ١٧٦ - ١٩١.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٧٩ .

وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [١]

د- ومنها ما يكون للاستدراج والإملاء والإمهال .

قال تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [٢].

وقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (١٨٢) وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ (١٨٣) أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [٣].

وقال ﷺ : «**إن الله عز وجل ليملي للظالم فإذا أخذه لم يفلته**» [٤] ثم قرأ : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [٥].

فالسنن والقوانين الاجتماعية ذات أثر في رقي الأمم والدول،

---

(١) سورة مُحَمَّد، آية ٣١.

(٢)سورة آل عمران، آية ١٧٨.

(٣)سورة الأعراف، آية ١٨٢-١٨٣.

(٤)رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم، انظر صحيح مسلم٤/ ١٩٩٧ حديث رقم(٢٥٨٣).

(٥)سورة هود، آية ١٠٢.

وقيام الحضارات ونشوء المجتمعات وتقدمها المادي والفكري، كما أن لها أثراً عكسيا في تدهور الدول والحضارات وانحطاطها أو زوالها، وذلك بحسب موقف تلك الدول والمجتمعات واتساقها مع إرادة الله الشرعية أو مخالفتها، فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فإذا وقع التغيير في المجتمع سواء كان ذلك التغيير إلى الأحسن والأفضل من الاستقامة على الخير والهدى وإقامة العدل، أم إلى عكسه من الانحراف والسقوط في الرذيلة والظلم، فإن السنة الإلهية المناسبة لحالهم والموافقة لقدر الله وإرادته تتحقق.

وقد لاحظ العلامة ابن خلدون أن أحوال العمران البشري وسننه الاجتماعية لها أثر في أحوال الدول ومراحل قيامها ثم سقوطها، وأن الترف مؤذن بخراب البلدان والمجتمعات[1].

وملاحظة هذه السنن مما يساعد على نقد النصوص والروايات التاريخية وفهمها وتفسيرها .

(١)انظر مقدمة ابن خلدون ص ١٧٠.

الفصل الثاني

منهجية نقد الروايات التاريخية

بعد أن تعرفنا على الأصول المهمة التي تراعى عند نقد الروايات التاريخية فإنه يجدر بنا أن نعرض الخطوات العملية في نقد الروايات التاريخية، والملاحظات العلمية التي تساعد على نقد النص للوصول إلى نتائج مقبولة وحقائق علمية صحيحة .

وأولى الخطوات في نقد الروايات :

١ –نقد السند :

الرواية التاريخية إما أن تكون مسندة أو غير مسندة، فإذا كانت الروايات مسندة أي يتقدم متنها إسناد، فإن النقد يكون أولاً لإسنادها وفي هذه الخطوة اختصار للجهد لأن السند إذا لم يصمد أمام النقد، فلا حاجة عندئذ للانتقال إلى الخطوة الثانية وهي نقد المتن [١]. وقد كان المنهج الذي سلكه غالب الأخباريين والمؤرخين

(١) د. أكرم ضياء العمري، منهج النقد عند المحدثين مقارناً بالميثولوجيا الغربية، مجلد مركز بحوث السنة والسيرة بقطر، العدد الثالث، ص١١٩.

الأوائل هو إسناد كل رواية، فتأتي الرواية التاريخية تتقدمها سلسلة الإسناد، وهم الرجال الذين يمثلون شهود العيان للخبر التاريخي ومن أخذ عنهم وحمل تلك الشهادة، ولا شك أن هذه الطريقة في التدوين قد يسرت على الباحثين نقد النصوص ومعرفة صحة الوثائق من عدمها، فإن الإسناد يشترط لصحته أن يكون متصلاً برواية العدل الضابط عن مثله من مبتدأ السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة[1].

والإسناد هو شاهد الحدث والواقعة، وعدم اتصال السند يعني وقوع سقط في السند، وهذا يدل على اختفاء شاهد العيان أو من أخذ عن شاهد العيان .

والمنهج المتبع في نقد السند هو منهج علماء الجرح والتعديل والرجوع إلى أقوالهم في الرواة، وإثبات لقيا بعضهم بعضاً أو معاصرتهم

(١) انظر: السخاوي، فتح المغيث، شرح ألفية الحديث للعراقي،١/١٤ ود.محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث ،ص٣٣.

على الأقل غير أن الأخبار التاريخية يحتمل فيها ما لا يحتمل في الحديث النبوي الذي هو أحد مصادر الأحكام الشرعية [(١)]. ولذا فقد تساهل أهل العلم في رواية الأخبار التاريخية في مسألتين :

أ- في صفات رجال الإسناد الذين يروي بعضهم عن بعض، من ناحية قلة الضبط في الراوي، أو الغفلة، أو أن يكون مستور الحال غير متكلم فيه لا بجرح ولا تعديل .

ب - في اتصال الإسناد، فيكثر في أسانيد الرواية التاريخية رواية المرسل، والمنقطع، والمعضل،

(١)أخرج الخطيب البغدادي في كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٢١٢) بسنده عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال ومالا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد» فهذا النص من الإمام أحمد رحمه الله واضح في أن التساهل في رواية الأسانيد هو في أمور مخصوصة لا يترتب عليها وضع حكم ولا رفعه، وانظر البيهقي، دلائل النبوة (٣٣/١).

والمعلق[1]، وهذه الأمور قادحة في الخبر عند علماء الحديث وتجعله من قسم المردود.

والذي ينبغي أن يعلم هو أن هذا التساهل ليس شاملاً لجميع الأخبار التاريخية، بل لا بد أن يقيد ذلك التساهل عندهم برواية الأخبار الواردة عن الحضارة ووصف البلدان والمعارك الحربية وما شابهها[2] إذا لم يوجد معارض أصلح لتلك الرواية الواردة بهذه الصفة.

أما الأخبار المتعلقة بمسائل العقيدة، والأحكام الشرعية، والحكم على الأشخاص، وبيان المواقف في الفتن، وخاصة ما كان بين الصدر الأول من الصحابة والتابعين، فيجب عدم التساهل في رواية الأخبار في هذه الأنواع، ويجب التدقيق والبحث وتطبيق شروط صحة الحديث من حيث العدالة في الرواة، والاتصال في الإسناد،

(١) هذه الأنواع هي من قسم الخبر المردود عند المحدثين بسبب سقط من الإسناد، وانظر لتعريفها د. محمود الطحان، مصدر سابق ص٦٨-٧٧.

(٢) د. أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص ٤٥.وانظر مقدمته لتاريخ خليفة بن خياط ص ١٤ - ١٦.

وانتفاء الشذوذ والعلة القادحة. ولهذا قال الكافيجي في المختصر في علم التاريخ: يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث النبوي [١].

وإليك بعض الأمثلة في نقد السند:

أ- قال ابن إسحاق حدثني بعض أهل العلم، عمن حدثه، عن مُحَمَّد بن طلحة، عن عثمان بن عبد الرحمن، قال: «أصاب رسول الله ﷺ في غزوة محارب وبني ثعلبة عبداً يقال له يسار فجعله رسول الله ﷺ في لقاح له كانت ترعى في ناحية الجماء[٢] فقدم على رسول الله ﷺ نفر من قيس كُبّة[٣] من بَجِيلة فاستوبئوا وطحلوا، فقال لهم رسول الله ﷺ : لو خرجتم إلى اللقاح فشربتم من ألبانها وأبوالها،

(١)انظر فرانز روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين ترجمة د. صالح أحمد العلي (ص٣٣٦).

(٢)الجماء : جبل يشرف على العقيق غربي المدينة وتسمى جماء تضارع (عاتق البلادي، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية).

(٣)كبة: حي من بجيلة وفي رواية البخاري عرينة، وهي حي من بجيلة (فتح الباري١/٣٣٧).

فخرجوا إليها، فلما صحّوا وانطوت بطونهم، عدوا على راعي رسول الله يسار، فذبحوه وغرزوا الشوك في عينيه، واستاقوا اللقاح. فبعث رسول الله في آثارهم كرز بن جابر فلحقهم فأتى بهم رسول الله ﷺ مرجعه من غزوة ذي قرد فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم»[(١)].

فسند هذا النص فيه من لم يسم، وهو شيخ ابن إسحاق، وكذا شيخ شيخه، كما أنه ظاهر الإرسال إذ أن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي لم يدرك القصة، فقد ذكر ابن حجر في الإصابة أن والده من مسلمة الفتح، أما هو فله رؤية إذ كان صغيراً، وهذه الحادثة في السنة السادسة من الهجرة. ولا يحتج بمثل هذا السند، ولكن أصل القصة ورد عند البخاري ومسلم[(٢)] وغيرهما من طرق أخرى فهي صحيحة لأجل ذلك .

ب - قال الطبري: حدثني عمر، قال: حدثني أبو الحسن، قال : حدثنا أبو مخنف، عن جابر، عن الشعبي، عن أبي الطفيل، قال :

(١)السيرة النبوية٢/٦٤٠.

(٢)صحيح البخارى، كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب، ومسلم ٣/ ١٢٩٦ حديث رقم١٦٧١.

قال علي: يأتيكم من الكوفة اثنا عشر ألف رجل ورجل، فقعدت على نجفة ذي قار، فأحصيتهم فما زادوا رجلاً ولا نقصوا رجلاً [١] .

فهذا السند ساقط لا يحتج به، فيه أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي شيعي كذاب [٢]، وجابر هو الجعفي شيعي غال في التشيع [٣] والمتن منكر .

جـ –قال الطبري: كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن مُحَمَّد وطلحة، قالا: علم أهل المدينة بيوم الجمل يوم الخميس قبل أن تغرب الشمس، من نسر مَرَّ بما حول المدينة، معه شيء متعلقه، فتأمله الناس فوقع، فإذا كف فيها خاتم، نقشه «عبد الرحمن بن عتاب »

وجعل مَنْ بين مكة والمدينة من أهل البصرة من قرُب من البصرة أو بَعُد، وقد علموا بالوقعة مما ينقل إليهم النسور من الأيدي والأقدام [٤] .

---

(١) تاريخ الرسل والملوك ٤/ ٥٠٠.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٩.

(٣) المصدر نفسه ١/٣٧٩.

(٤) تاريخ الرسل والملوك٤/٥٤٤.

وهذا الإسناد ضعيف جداً، فشعيب بن إبراهيم، راوية كتب سيف ليس بالقوي، ومُحَمَّد بن عبد الله، وطلحة بن الأعلم، من المجاهيل . وسيف بن عمر التميمي مجروح عند المحدثين وهو عمدة في التاريخ[١] .

ووجود السند في هذه النصوص يسر لنا نقدهاعن طريق الإسناد، وهذه الخطوة التي هي نقد السند، يقابلها في مناهج البحث التاريخي المعاصرة عند الغربيين نقد المصادر، وتصحيح الوثائق، ويسمى النقد الخارجي للنص، على تفاوت في المنهجين[٢]، لأن المصادر والوثائق عندهم ليس لها إسناد، فلجأوا إلى طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عليها، في محاولة للوصول إلى صحة مصدر الوثيقة .

٢- نقد المتن :

المتن: هو النص المروي سواء كان له إسناد أم لا إسناد له .

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٢٨ ترجمة رقم (٢٧٣٩).

(٢) انظر لانجلوا وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، (ص٨٦ - ٩٣) .

فإذا كان له إسناد فيبدأ بنقد إسناده كما تقدم، ثم يعقب ذلك نقد المتن.

فإذا كان السند ضعيفاً فإن المتن المروي بهذا السند يكون ضعيفاً كذلك ما لم يرو من طرق أخرى تقويه .

وإذا كان السند صحيحاً أو حسناً فالغالب أن المتن يكون كذلك إذا سلم من الشذوذ أو العلة[1] القادحة .

وإذا كان النص لا إسناد له كما هو الواقع في بعض الأخبار التاريخية، وبعض المؤلفات التي أهملت الإسناد، فإن النقد يتجه إلى المتن مباشرة .

وقد اعتنى العلماء بنقد المتون، واعتبروا ذلك في تعريف الحديث المقبول بسلامته من الشذوذ والعلة، وهما يقعان في المتن كما يقعان في السند، ومبنى كلام العلماء في علل الأحاديث يتناول السند والمتن، ومباحث الإدراج، والمضطرب، والمقلوب، والتصحيف، والوهم،

(١) الشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، والعلة: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه . د. محمود الطحان، مصدر سابق ص ٣٣-٣٤.

وزيادة الثقة [١] متجهة لمتن الحديث كما هي متجهة للسند.

وقد وضع الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح رسالة قيمة في نقد متون الأحاديث سماها: التمييز[٢] . كما أن الإمام ابن الجوزي قد لاحظ مجموعة من القواعد التي قاس عليها متون الأحاديث التي حكم بوضعها في كتابه : الموضوعات[٣].

وقد وضع ابن القيم قواعد لنقد متن الحديث دون النظر إلى سنده في كتابه : «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» وذكر فيه ثلاث عشرة قاعدة لمعرفة كون الحديث موضوعاً، وقد ضرب أمثلة على كل قاعدة [٤]

(١) انظر لتعريفها، محمود الطحان، مصدر سابق ص ١٠٢-١١٨و١٣٦.

(٢) طبع بتحقيق د. مصطفى الأعظمي سنة ١٣٩٥هـ والطبعة الثانية عن شركة الطباعة السعودية، الرياض،١٤٠٢ هـ. مع مقدمة طويلة عن منهج النقد عند المحدثين .

(٣) كتاب الموضوعات لابن الجوزي طبع بتحقيق عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان عن المكتبة السلفية بالمدينة سنة١٣٨٦ هـ.

(٤) طبع بتحقيق محمود مهدي الاستانبولي .

كما توصل الباحث الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني في رسالته للدكتوراه والتي هي بعنوان: مقاييس نقد متون السنة[١] إلى أن المقاييس المعتبرة عند المحدثين في نقد متون السنة سبعة مقاييس هي:

١- عرض الحديث على القرآن .

٢ - عرض روايات الحديث بعضها على بعض .

٣ - عرض السنة بعضها على بعض .

٤ - عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية .

٥ - ركاكة لفظ الحديث وبُعْد معناه .

٦- مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة .

٧ - اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل[٢] .

لذا ينبغي الاستفادة من منهج علماء الحديث واعتبار

(١)نشرت الطبعة الأولى بالرياض سنة ١٤٠٤ هـ .

(٢)انظر المصدر السابق، ومقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة (ص١٨-١٩)

الأسس التي قرروها في نقد المتون والأسانيد وذلك للتشابه بين علمي الحديث والتاريخ، فهما معنيان بجمع الوثائق ونقدها لمعرفة صحيحها من سقيمها .

ونقد متن النص سواء كان مسنداً أو غير مسند يتم باتباع الخطوات التالية :

أ-المقارنة بين النصوص ومعارضة بعضها ببعض، وذلك لمعرفة الزيادة والمخالفة في النص والانفراد بما لم يذكره الآخرون، وهل من الممكن اعتبار هذه الزيادة شاذة، أو زيادة مقبولة، كما يتبين بها الإدراج في النصوص، وينبغي على الباحث أن يستفرغ جهده في حصر الروايات المتعددة، والرجوع إلى جميع المصادر التي روت الخبر التاريخي والمقارنة بينها ليصل إلى الحقيقة.

قال الإمام مسلم: فبجمع الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ[1].

(١) كتاب التمييز ص ٢٠٩.

ب- سلامة النص من التناقض فلا يكون بعضه مناقضاً للبعض الآخر.

ج- عرض النص على الوقائع التاريخية الثابتة حتى يتبين إن كان موافقاً لها أم مخالفا .

ومثال هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة الخطيب البغدادي من أن بعض اليهود في زمن الخطيب(ت ٤٦٣هـ) أظهروا ببغداد كتاباً فيه إسقاط النبي ﷺ الجزية عن يهود خيبر وفيه شهادة بعض الصحابة ، فعرضه الوزير على الخطيب البغدادي[1] ، فقال : هذا مزور، قيل له : كيف عرفت هذا؟

(١) تذكرة الحفاظ ١١٤١/٣ والخطيب البغدادي كانت وفاته سنة٤٦٣ هـ وقد عُرِضَ نفس الكتاب المزور على شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) وقد جاء به عدد من اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشي بالحرير والديباج فلما فتحه وتأمله بزق عليه، وقال: هذا كذب من عدة أوجه وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار، انظر المنار المنيف لابن القيم (ص ١١٠) وقد ذكر ابن القيم عشرة أوجه لإبطال هذا الكتاب انظرها في (ص ١٠٨- ١١٠).

قال : فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان ﷺ وقد أسلم عام فتح مكة بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنين.

وأيضا ما ذكره الطبري[١] من رواية أبي مخنف في خطبة أبي بكر الصديق يوم السقيفة من الثناء على الأنصار وأنه قال: «وفيكم جلة أزواجه وأصحابه». وبالرجوع إلى كتب التاريخ والتراجم والسير نجد أن النبي ﷺ لم يتزوج من الأنصار أبداً [٢].

د- اشتمال النص على أمر منكر أو مستحيل الوقوع .

ويمثل له بما ذكره المسعودي من أن معاوية بن أبي سفيان ﷺ قد صلى بأهل الشام وهو في طريقه إلى صفين صلاة الجمعة يوم الأربعاء[٣] ، وهذا لا شك في استحالة وقوعه من معاوية ﷺ .

---

(١) تاريخ الطبري ٣/ ٢٢٠.

(٢) د. يحيى بن إبراهيم، مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري عصر الخلافة الراشدة، دراسة نقدية(ص١٢٤).

(٣) مروج الذهب ومعادن الجوهر ٣/ ٤١.

هـ – قياس الخبر على أحوال المخبر عنه فرداً أو جماعة أو عصراً، وذلك لمعرفة إمكانية قبول مثل هذا الخبر أم لا.

ذكر المسعودي أن رجلاً من أهل الكوفة دخل إلى دمشق على بعير له وذلك بعد منصرفهم من صفين، فتعلق به رجل من أهل دمشق فقال: هذه ناقتي أخذت مني بصفين، فارتفع أمرهما إلى معاوية، وأقام الدمشقي خمسين رجلاً بينة يشهدون أنها ناقته، فقضى معاوية على الكوفي، وأمره بتسليم البعير إليه، فقال الكوفي: أصلحك الله إنه جمل وليس بناقة، فقال معاوية: هذا حكم قد مضى. ثم دس للكوفي بعد تفرقهم فأحضره، وسأله عن ثمن بعيره، فدفع إليه ضعفه وبره وأحسن إليه، وقال له: أبلغ علياً أني أقاتله بمائة ألف مافيهم من يفرق بين الناقة والجمل[1].

فهذا الخبر إذا قسناه على أحوال المخبر عنه، وأحوال عصره دلنا

(١) المصدر نفسه ٣/٤١.

ذلك على كذبه، وأنه حكاية مصنوعة من الخيال ليس لها نصيب من الواقع .

و- النقد عن طريق لغة النص وأسلوب كتابته .

فإن لكل عصر خصائص أسلوبية، ومفردات لغوية يشيع استعمالها في كتابة الوثائق ودواوين الإدارة.

ز- النقد عن طريق النظر إلى خط الوثيقة، ونوع الحبر المستعمل في خطها، ونوع الورق، وهل هناك إضافات على أصل الوثيقة إلى غير ذلك من الأمور الفنية التي يعرفها المتخصصون في علم الخطوط والوثائق .

ونختم بمثال من تاريخ الإمام الطبري[1]، فقد ذكر رواية طويلة عن هشام بن مُحَمَّد بن السائب الكلبي، عن أبي مخنف قال: « ..... وذكر فيها أن علي بن أبي طالب كان دائباً في جهاز رسول الله، وذكر مخاصمة حادة بين عمر والحباب بن المنذر وتهديد الحباب بإجلاء المهاجرين من المدينة وأن الأوس ما سارعت لبيعة أبي بكر إلا خوفاً من أن تليها الخزرج» .

(١) تاريخ الرسل والملوك ٣/ ٢١٨.

وهذه كلها ألفاظ منكرة، ورحم الله شعبة بن الحجاج إذ يقول: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ[١]، والروايات الصحيحة تؤكد أن جهاز النبي ﷺ لم يبدأ فيه إلايوم الثلاثاء، والسقيفة كانت يوم الاثنين، وتؤكد أن علياً قد لزم بيته من هول المصيبة، وكذلك ادعاؤه الخصام الحاد والتهديد بالطرد للمهاجرين يرده قول الله تعالى في وصف الأنصار :

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢].

فكيف يتفق الإيثار في هذه الآية مع الأثرة التي تؤكدها الرواية؟ وكيف يجمع بين المحبة والأخوة وبين البغض والعداوة[٣]؟

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ، ص (٢٢٤) .

(٢) سورة الحشر، آية ٩.

(٣) راجع عن هذا الموضوع الكتاب القيم (مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري) للدكتور يحيى إبراهيم اليحيى، ص ١٢٢-١٢٥ وما بعدها.

والروايات الصحيحة عن بيعة أبي بكر ﷺ يوم السقيفة، وموقف الأنصار من ذلك، تؤكد فقه الصحابة ﷺ وحرصهم الشديد على وحدة الأمة واتباع الشرع والانقياد لأوامره ودرايتهم بالفقه السياسي لهذا الدين وموقفهم الموحد من المرتدين يؤكد ذلك، ثم إن حركة الجهاد في بلاد العراق والشام وحماسهم فيه يؤكد هذه الوحدة، وتمكين الله لهم في الأرض و نصره للمجاهدين دليل آخر على سلامة موقفهم وتوفيق الله لهم في اختيار أبي بكر الصديق كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ في قوله : «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر»[1].

٣- معرفة مراتب المصادر :

مصادر التاريخ الإسلامي واسعة ومتعددة المناحي منها المصادر التاريخية المباشرة في الأحداث والوقائع أو في التراجم والطبقات، ومنها المصادر المساعدة وهي التي تتحدث عن العلوم الأخرى لكن لها صلة بالتاريخ.

(١) سبق تخريجه .

مثل: علوم الشريعة والفتاوى والفرق، أو النظم الإسلامية والجغرافيا والرحلات وكتب الأدب بفنونه المختلفة .

ويلزم الباحث في التاريخ الإسلامي الإحاطة بمصادر التاريخ الإسلامي والاطلاع على المصادر الأخرى المساعدة حتى تتسع عنده الدائرة فلا يحصر نفسه في المصادر التاريخية المختصة لايتعداها، وخاصة في تاريخ صدر الإسلام، فإن كثيراً من الأحداث التي ثار حولها جدل كثير لا تزال صورتها غير واضحة من خلال كتب التاريخ، بل إن كتب التاريخ برواياتها المتعددة والمتضاربة قد أسهمت في تشويش الصورة عن تلك الأحداث، بينما هي واضحة وبينة ومحسومة عند علماء الشريعة والحديث النبوي، وذلك لما بلغهم من الروايات الصحيحة عن هذه الأحداث، فالاطلاع على كتب الحديث وشروحها، وكتب العقيدة، يساعد في جلاء الحقيقة ورسم الصورة الصحيحة عن تلك الأحداث .

والمصادر ليست بمنزلة واحدة وإنما تخضع في ترتيبها لمقاييس علمية ومنهجية يجب مراعاتها حتى نستفيد من المصادر الفائدة المرجوة ونصل إلى الحقائق العلمية المطلوبة.

وترتيب المصادر هو بحسب مراتبها العلمية ويلاحظ في ترتيبها جملة من المقاييس العلمية :

أ- ترتب المصادر بحسب الثقة في المصدر، فتقدم رواية المصدر الموثوق على غيره، والمصدر المعلوم على المصدر المجهول...وهكذا .

فليس من المعقول أن نأخذ رواية من كتاب الأغاني، أو كتاب العقد الفريد (مثلاً) ونقدمها على رواية أخرجها مالك في الموطأ أو البخاري في الصحيح لاختلاف المراتب من حيث المنهج التوثيقي بين هذه المصادر، فإن كتابي الموطأ وصحيح البخاري قد سلك صاحباها منهجاً علمياً في الرواية يقوم على التوثيق العلمي للرواة والروايات.

أما كتابي الأغاني والعقد الفريد فإنهما لم يخضعا لهذا المنهج التوثيقي الدقيق، وأبو الفرج الأصبهاني وابن عبد ربه لا يُوْزنان بمالك والبخاري في الثقة والإمامة، ولذلك فما في الموطأ والصحيح مقدم على ما في غيرهما من المصادر التي لم تخضع للمنهج التوثيقي .

ب - ترتب المصادر بحسب المنهج المتبع في التدوين، فإن بعض المصادر قد دون على طريقة الجمع والتقميش،

وبعضها الآخر على طريقة النقد والتفتيش، فالذي خضع لمنهج في التوثيق عند تدوينه وانتقى الأخبار وفتش عن الصحيح من غيره لا يماثله من يجمع الأخبار مجرد جمع دون ملاحظة الشروط العلمية المطلوبة في قبول الأخبار .

ج- كما ترتب المصادر بحسب القرب من الحادثة المروية، فالمصدر المعاصر للحدث التاريخي سواء كان عن مشاهدة أو مشاركة في الحدث أو عن معاصرة عن قرب مقدم على المصدر المتأخر فمثلاً ما كتبه ابن الأثير في تاريخه عن أحداث الغزو المغولي مقدم على كتابات مؤرخي القرن التاسع أو العاشر الهجري لأنه عاصر أوائل ذلك الغزو وكتب عن قرب.

د- وترتب المصادر بحسب التخصص والاهتمام، فالمختص بالأخبار والمتتبع لها أقرب إلى ضبطها ومعرفتها، ومعلوماته تكون أدق من تلك التي يذكرها غير المتخصص، ولذلك فروايته معتبرة حتى وإن كان ضعيفاً في الميزان النقدي عند المحدثين فمثلاً مُحَمَّد بن إسحاق، ومُحَمَّد بن عمر الواقدي اهتما بالسيرة وضبطا أخبارها وعُرفا بها ولذلك اعتبرا إمامين في المغازي

النبوية رغم أنهما عند علماء الحديث ينزلان عن درجة الثقة على اختلاف بينهما، فابن إسحاق صدوق مدلس [١] والواقدي متروك رغم سعة علمه [٢] هذا في باب الأحاديث والأحكام، لكنهما معتبران فيما تخصصا فيه .

وكذلك يذكر علماء الجرح والتعديل أن عاصم بن أبي النجود المقرئ صدوق وله أوهام [٣] لكنه حجة في القراءات لتخصصه فيها وصرف اهتمامه إلى هذا النوع من العلم حتى تقدم فيه وصار إماماً وحجة .

هـ- ومما يجدر اعتباره في هذا المقام البحث عن معرفة الغرض من وضع المؤلف لكتابه ، فإن المعرفة بهذا مما يساعد على تقدير قيمة الكتاب ومعرفة مرتبته بين المصادر، فبعض الكتب أساس وضعها جمع الحكايات والشائعات، وأحاديث السمر والتسلية، دون النظر إلى أدنى مقياس علمي لاختبار صحتها من عدمه، ومن هذا النوع غالب كتب الأدب مثل كتابي الحيوان، والبيان والتبيين للجاحظ،

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٨٨٢.

(٣) المصدر نفسه ٤٧١.

وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني وكتاب العقد الفريد لابن عبد ربه، وكتاب حياة الحيوان للدميري وأشباهها.

٤- معرفة مناهج المؤلفين من المؤرخين وغيرهم:

إن مما يساعد على نقد الرواية التاريخية التعرف على مناهج المؤلفين التي سلكوها في تأليف كتبهم، فليس كل مؤلف اشترط أن لا يذكر في كتابه إلا ما صح من الأخبار، كما أنهم يتفاوتون بحسب المصادر التي يرجعون إليها، وبحسب الطريقة والمنهج الذي سلكوه في التأليف، وبحسب المنازع الفكرية والاعتقادية وقد مر التأليف التاريخي من حيث المنهج بمرحلتين:

أ- مرحلة الجمع والتقميش كما هو حال أغلب المصادر الأولى مثل سيرة ابن إسحاق، ومغازي الواقدي، والطبقات الكبرى لابن سعد، وتاريخ خليفة بن خياط ،وأخبار المدينة لعمر بن شبة، وتاريخ الطبري، حيث أنهم قد اعتمدوا على الأسانيد ولهذا يقل في مصنفاتهم النقد والترجيح .

ب - مرحلة التصحيح ونقد الأسانيد وانتقاء أفضلها، وهذه المرحلة

لم تتم في مجال الكتابات التاريخية إلا في مسائل محدودة مثلما فعل ابن العربي (ت ٥٤٣) في كتابه العواصم من القواصم[١] الذي خصص الجانب التاريخي منه لتحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، وانتقد الأسانيد والروايات الباطلة، كما نجد مثالاً لهذه المرحلة عند الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢) في كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري وذلك من خلال ذكره لموضوعات السيرة النبوية، وبعض الأحداث في تاريخ الخلفاء الراشدين والعصر الأموي[٢] حيث أنه اشترط أن لا يذكر خبراً في كتابه إلا ما كان عنده صحيحاً أو حسناً وإذا ذكر غير ذلك ينبه عليه[٣]

(١) طبع ما يتعلق بتحقيق مواقف الصحابة في الفتنة في القاهرة بتحقيق وتعليق محب الدين الخطيب سنة ١٣٧١ هـ، كما طبع الكتاب كاملا بتحقيق د. عمار طالبي، في مجلدين بعنوان :آراء أبي بكر بن العربي الكلامية.

(٢) قام الباحث د. يحي بن إبراهيم اليحيى بإعداد رسالته للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان : الروايات التاريخية عن الخلافة الراشدة والدولة الأموية من فتح الباري جمعاً وتوثيقاً، ونشرتها دار الهجرة، الرياض سنة ١٤١٧هـ.

(٣) مقدمة فتح الباري ص ٤.

لكن هناك نوع من المصادر جمعت بين الطريقتين فأخذت من المرحلة الأولى الجمع والاستيعاب ومن المرحلة الثانية النقد لبعض النصوص والتنبيه على ما فيها من الخطأ والنكارة وترك البعض الآخر اعتماداً على ذكر السند. وهذا منهج معلوم عند أهل العلم وخاصة علماء الحديث، إما النص على صحة الخبر أو ضعفه، وإما ذكر سنده[1]، ويرون أن من ذكر السند فقد بريء من العهدة

(١) قال تقي الدين الفاسي في ترجمة أحمد بن عبد الله محب الدين المكي الطبري من كتابه العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين٣/ ٦٢: وله تواليف حسنة في فنون من العلم إلا أنه وقع له في بعض كتبه الحديثية شيء لا يستحسن، وهو أنه ضمنها أحاديث ضعيفة وموضوعة في فضائل الأعمال وفضائل الصحابة من غير تنبيه على ذلك، ولا ذكر إسنادها ليعلم منه حالها، وغاية ما صنع أن يقول: أخرجه فلان، ويسمي الطبراني مثلاً أو غيره من مؤلفي الكتب التي أخرج منها الحديث المشار إليه، وكان من حقه أن يخرج الحديث بسنده في الكتاب الذي أخرجه منه ليسلم بذلك من الانتقاد، كما سلم به مؤلف الكتاب الذي أخرج منه المحب الطبري الحديث الذي خَرّجه، أو يقول: أخرجه الطبراني بسند ضعيف كما صنع غير واحد من المحدثين في بيان حكم سند الحديث الذي يرون إخراجه، أو ذِكْرِه بإسناد المؤلف الذي يخرجونه من كتابه.

حيث قد وفر للقارىء سبيل نقد النص من خلال ذكر الإسناد، وذلك بالرجوع إلى أقوال أهل العلم في رجال الإسناد وما مُيزوا به من ثقة أو ضعف .

ويمثل هذه المصادر تاريخ ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) والإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) والحافظ ابن كثير(ت ٧٧٤)، فإنهم يسندون الأخبار التي يذكرونها وينبهون على كثير من الأخبار بما يناسبها من الصحة أو الضعف .

كما أنه توجد مصادر لا تذكر الأسانيد وإنما يكتفي بعضها بذكر مصادره في مقدمة كتابه، مثل تاريخ اليعقوبي(ت ٢٩٢ هـ) ، وكتاب الأخبار الطوال للدينوري (ت ٢٨٢ هـ) ، ومروج الذهب للمسعودي (ت ٣٤٦هـ) ، وهذا النوع من المصادر ينبغي أن يتعامل معه بحذر شديد، ويطبق على نصوصه قواعد نقد المتن والأصول المنهجية العامة.

إن معرفة هذه الطرائق في التأليف ييسر على الباحثين الاستفادة من الكتب التاريخية وغيرها ونقد ما بها من نصوص.

وإن وجود الخبر في تاريخ الطبري أو طبقات ابن سعد أو أخبار المدينة لابن شبة (مثلاً) لا يكفي للاستدلال به قبل أن تعرف صحته، ويُجْرَى عليه المنهج النقدي، وما يفعله بعض المؤلفين المعاصرين من الاكتفاء بالإحالة على كتب التواريخ دون محاكمة نقدية لصحة الخبر يعتبر من الخطأ المنهجي .

فإنه لا يكفي تذييل النص بالإحالة على تاريخ الطبري(مثلاً) إلا مع النص على نقد السند أو ذكر ما في المتن من النكارة والغرابة، وعلى أقل الحالات أن يذكر إسناد الطبري، فيقول: رواه الطبري من طريق فلان عن فلان فيذكر السند، وبذلك يشرك القارىء في الصورة ويجعله على بينة من أمره، أما مجرد الإحالة على الجزء والصفحة فهو هروب من المسؤولية، وتدليس على القارئ الذي يعرف منزلة الإمام الطبري ويثق في علمه وإمامته لشهرته بهذا وهو لا يعرف منهجه في تدوين كتابه .

٥ – الرواية خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة :

ذكر هذه الملاحظة شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة[(١)] حيث عقد فصلاً في بيان الطرق التي يعرف بها كذب المنقول، وضرب أمثلة كثيرة من الأمور المعلومة بالتواتر والاستفاضة مثل العلم بأن مسيلمة الكذاب ادّعى النبوة، وأن قاتل عمر بن الخطاب هو أبو لؤلؤة المجوسي، وأن الصديق ﷺ هو الذي كان يصلي بالناس في مرض رسول الله ﷺ، وأن المعراج كان بمكة وأن الصُّفة كانت بالمدينة، فإذا جاءت رواية تخالف هذا المعلوم بالتواتر والاستفاضة من الوقائع التاريخية علم أنها كذب ووجب ردها.

٦ – تفرد الواحد والاثنين بذكر ما يعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله :

فلو أخبرنا أحد بأنه قد تولى الخلافة رجل بين عمر وعثمان، أو بين عثمان وعلي، لرددنا روايته لأن مثل هذا الأمر لو كان واقعاً لنقل إلينا نقلاً متواتراً ومستفيضاً لتوفر الهمم والدواعي على نقله ولم ينفرد

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ٤٣٧/٧

الواحد والاثنان بذكره[1].

قال ابن تيمية : ومن هذا الباب زعم الشيعة بوجود النص من الرسول ﷺ على خلافة علي رضي الله عنه، فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة، فإن هذا النص لم ينقله أحد من أهل العلم بإسناد فضلاً أن يكون متواتراً، ولا نقل أن أحداً ذكره على عهد الخلفاء مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر، وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي .

فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على علي نصاً جلياً قاطعاً للعذر لعلمه المسلمون ولكان من المعلوم بالضرورة أن ينقله الناس نقل مثله ولا بد أن يذكره كثير من الناس بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوفر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم.

(١)انظر المصدر السابق ٤٣٩/٧

ومن المعلوم أن الكذب نقيض الصدق، وأحد النقيضين يعلم انتفاؤه تارة بثبوت نقيضه وتارة بما يدل على انتفائه بخصوصه[١] .

٧- كون الخبر مما يستحيل وقوعه من الناحية العقلية :

وقد أشار إلى هذا ابن خلدون في المقدمة فقال: «القانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة، وأن تنظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران وتميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له»[٢] .

وضرب بعض الأمثلة على ذلك مثل ما ذكره المسعودي عن مدينة النحاس وأنها مدينة كل بنائها نحاس بصحراء سلجماسة ظفر بها موسى بن نصير في غزوته إلى المغرب، وأنها مغلقة الأبواب وأن الصاعد إليها من أسوارها إذا أشرف على الحائط صفق ورمى نفسه فلا يرجع آخر الدهر .

---

(١)انظر المصدر السابق ٧/٤٤٠

(٢) المقدمة ص٣٧

ثم قال في نقده: هذا حديث مستحيل عادة من خرافات القصاص، وصحراء سلجماسة قد نفضها الركاب والأدلاء ولم يقعوا لهذه المدينة على خبر، ثم إن هذه الأحوال التي ذكروا عنها كلها مستحيل عادة منافٍ للأمور الطبيعية في بناء المدن واختطاطها، وأن المعادن غاية الموجود منها أن يصرف في الآنية والخُرْثيّ[1]. أما تشييد مدينة منها فكما تراه من الاستحالة والبعد[2]. وهذا المعدن النفيس تحيل العادة أن تبنى به الأسوار والقصور لأن له استخدامات مناسبة لندرته ونفاسته .

(١) الخرثي: بضم الخاء وإسكان الراء وكسر الثاء وتشديد الياء؛ أثاث البيت، وقيل أردأ المتاع والغنائم، (ابن منظور، مصدر سابق ٢/ ١٤٥، مادة خرث).

(٢) المقدمة ص ٣٧.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وجوده وتوفيقه في إنجاز هذا البحث الذي أرجو أن يكون قد استوفى عناصره الأساسية وإن كان في الواقع موجزاً ويحتاج إلى بسط أكثر، غير أن من يوجه لهم هذا البحث وهم الأساتذة المتخصصون والطلبة المتقدمون في دراستهم يكفيهم الإيجاز عن الإطناب .

هذا وقد اتضح من خلال هذا البحث عمق الصلة وقوة الارتباط بين علمي التاريخ ومصطلح الحديث ونقد الرواة، وأهمية علم الجرح والتعديل للمتخصصين في التاريخ بصفة عامة والتاريخ الإسلامي على وجه الخصوص وقد تضمن هذا البحث كما ترى عدداً من الأصول والقواعد المنهجية التي يلزم مراعاتها في دراسة الروايات والأخبار التاريخية، وهي تحكم التصور العام الذي تسير فيه الدراسة حتى تصل إلى نتائج حسنة وأهداف مثمرة تجعل علم التاريخ علماً حياً نابضاً

ومتفاعلاً مع الواقع الثقافي والاجتماعي للأمة الإسلامية، ومتسقة مع الأصول الاعتقادية للدين الحق .

كما تضمن خطوات عملية في نقد الروايات التاريخية تصل بالباحث إلى معرفة الحقيقة التاريخية إذا أجاد تطبيقها والتزم بأصولها .

وفي الختام أرجو من المتخصصين والباحثين إرشادي إلى ما يجدونه من ملحوظات تساعد في تسديد البحث وبلوغه الهدف المراد منه .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ...؛؛؛

المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم .

–د. أحمد سعد حمدان .

٢ – مقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي–دار طيبة– الرياض .

– د. أكرم ضياء العمري .

٣– منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالميثولوجيا الغربية، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة النبوية، العدد الثالث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤– السيرة النبوية الصحيحة (مجلدان)، دار العلوم والحكم، المدينة .

٥ – تاريخ خليفة بن خياط (مجلد) تحقيق، دارالقلم، بيروت، ١٣٩٧ هـ.

– الألباني (مُحَمَّد ناصر الدين بن نوح نجاتي).

٦ – سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦ مجلدات)، المكتب الإسلامي، ودار المعارف بالرياض.

٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥ مجلدات)، المكتب الإسلامي، ودار المعارف بالرياض .

٨- صحيح الجامع الصغير وزيادته (٦أجزاء)، المكتب الإسلامي، بيروت .

٩- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (٦أجزاء)، المكتب الإسلامي، بيروت .

- الإمام البخاري (مُحَمَّد بن إسماعيل - ت ٢٥٦هـ) .

١٠ - الجامع الصحيح مع فتح الباري (١٣ مجلدا)،المكتبة السلفية بمصر.

- ابن بطة (عبيد الله مُحَمَّد العكبري).

١١ - الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، تحقيق د. رضا نعسان، المكتبة الفيصلية بمكة .

- البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين - ت ٤٥٨ هـ).

١٢ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (٧مجلدات)، تحقيق عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ

– الإمام الترمذي (مُحَمَّد بن عيسى بن سورة – ت ٢٧٩ هـ).

١٣ – سنن الترمذي (٥ مجلدات) تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي .

– ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم الحراني – ت ٧٢٨ هـ).

١٤ –مجموع الفتاوي(٣٧ مجلداً)، جمع عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، ط ٢، سنة ١٣٩٩هـ

مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

١٥ – العقيدة الواسطية ، شرح مُحَمَّد خليل هراس، طبع الجامعة الإسلامية .

١٦ – منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية (٩مجلدات)، تحقيق د. مُحَمَّد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام، سنة ١٤٠٦ هـ.

١٧ – الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٨ هـ.

– ابن أبي حاتم (عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس – ت ٣٢٧ هـ).

١٨ – تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت عن الطبعة الأولى لدائرة المعارف العثمانية بالهند، سنة١٣٧١هـ.

– ابن حجر (أحمد بن علي العسقلاني – ت ٨٠٢ هـ) .

١٩ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣ مجلداً)، المكتبة السلفية بمصر .

٢٠– تقريب التهذيب (مجلد واحد)، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد، دار العاصمة بالرياض، سنة١٤١٦هـ.

٢١ – نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مكتبة الغزالي، سوريا .

– ابن حزم (علي بن حزم الظاهري – ت ٤٥٧ هـ).

٢٢ –الفصل في الأهواء والملل والنحل(٥ أجزاء)، مكتبة المثنى في بغداد، والخانجي بالقاهرة .

– ابن حنبل (أحمد بن حنبل الشيباني – ت ٢٤١ هـ).

٢٣ – المسند (٦مجلدات)، دار صادر بيروت .

٢٤– – السنة، تصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري، طبع دار الإفتاء بالرياض.

– الخطيب البغدادي (أحمد بن ثابت – ت ٤٦٣ هـ).

٢٥– الكفاية في علم الرواية، دار الكتب الحديثة بالقاهرة.

– ابن خلدون (عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحضرمي ت ٨٠٨ هـ).

٢٦– المقدمة. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– الذهبي (مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان – ت ٧٤٨هـ).

٢٧. سير أعلام النبلاء (٢٣ مجلداً)، دار الرسالة، بيروت.

٢٨ – تذكرة الحفاظ (مجلدان)، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

– د. رمزي نعناعة.

٢٩ – الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، دار القلم بدمشق، سنة ١٣٩٠ هـ.

– السخاوي (مُحَمَّد بن عبدالرحمن – ت ٩٠٢هـ).

٣٠ – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (٤مجلدات)، تحقيق علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط ٢، سنة ١٤١٢هـ

– ابن سعد (مُحَمَّد بن سعد بن منيع – ت ٢٣٠ هـ).

٣١ – الطبقات الكبرى (٨ مجلدات)، دار صادر،بيروت .

– د. سليمان بن حمد العودة .

٣٢ – عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدرالإسلام، دار طيبة ، الرياض .

– د. شوقي ضيف .

٣٣ – الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية، دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٦٧م.

– الصابوني (إسماعيل بن عبد الرحمن أبو عثمان–ت ٤٤٩ هـ).

٣٤ – عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تحقيق بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، سنة ١٩٧٧م.

– الطبري (مُحَمَّد بن جرير – ت ٣١٠ هـ).

٣٥ – تاريخ الرسل والملوك، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر .

– عبد الإله بن سليمان بن سالم الأحمدي .

٣٦ – المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، دار طيبة، الرياض.

– عبد الله بن سالم الجلف .

٣٧ – مجتمع الحجاز في العصر الأموي بين الآثار الأدبية والمصادر التاريخية، رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٧هـ.

- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني – (ت ١٣٨٦ هـ).

٣٨ – مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت .

– د. عبد العزيز مُحَمَّد نور ولي.

٣٩ – أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، دار الخضيري، سنة ١٤١٧ هـ.

– د. عبد العظيم محمود الديب.

٤٠– المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي، سلسلة كتاب الأمة بقطر، ربيع الأول سنة ١٤١١هـ.

– ابن العربي (أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله – ت ٥٤٣ هـ).

٤١ – العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ ، تحقيق وتعليق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٧١هـ.

٤٢ – آراء أبي بكر بن الكلامية (مجلدان)، تحقيق عمار طالبي، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع.

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا -ت ٣٩٥هـ.)

٤٣ – معجم مقاييس اللغة (٦ مجلدات)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة البابي الحلبي بمصر، ط ٢، سنة ١٣٨٩.

– فرانز روزنتال (مستشرق) .

٤٤– علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة أحمد صالح العلي، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٦٣م.

– ابن قدامة (أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحمد موفق الدين –ت ٦٣٠هـ).

٤٥ – لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد .

– القيرواني (عبد الله بن أبي زيد – ت ٣٨٦هـ).

٤٦ – كتاب الجامع في السنن والأدب والمغازي والتاريخ، تحقيق مُحَمَّد أبو الأجفان وعثمان بطيخ.

ابن القيم (مُحَمَّد بن أبي بكر الزرعي – ت ٧٥١ هـ).

٤٧ – المنار المنيف في الصحيح والضعيف. تحقيق محمود مهدي الاستانبولي .

- ابن كثير (إسماعيل بن عمر القرشي – ت ٧٧٤هـ).

٤٨– الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، تعليق أحمد شاكر.

٤٩ – تفسير القرآن العظيم (٨مجلدات)، تحقيق عبد العزيز غنيم ومُحَمَّد البنا، دار الشعب بمصر .

٥٠ – البداية والنهاية (٧ مجلدات)، دار المعارف، بيروت .

– لانجلوا وسينوبوس .

٥١– المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة عبد الرحمن بدوي .

– المالقي يحيى بن مُحَمَّد بن أبي بكر –ت ٧٤١ هـ).

٥٢ – التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان، تحقيق محمود زايد، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٥هـ.

– مُحَمَّد مصطفى الأعظمي .

٥٣–منهج النقد عند المحدثين، منشور مع كتاب التمييز للإمام مسلم، مطابع العمارية بالرياض .

– مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي .

٥٤– اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (٣ مجلدات)، دار الباز بمكة .

– د. محمود الطحان .

٥٥ – تيسير مصطلح الحديث، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩ هـ، دار القرآن الكريم، بيروت .

– المسعودي (علي بن حسين – ت ٣٤٦هـ).

٥٦ – مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى.

– مسفر بن غرم الله الدميني .

٥٧– مقاييس نقد متون السنة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٥٨ – مقاييس ابن الجوزي في نقد متون السنة من خلال كتابه الموضوعات، دار المدني، جدة، سنة ١٤٠٥هـ.

– الإمام مسلم بن الحجاج القشيري – (٢٦١ هـ).

٥٩ – صحيح مسلم مع شرح الإمام النووي (١٨جزءاً)، مراجعة الشيخ خليل الميس، دار القلم، بيروت .

٦٠ – التمييز، تقديم مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية عن دار مطابع العمارية بالرياض.

– المقريزي (أحمد بن علي – ت ٨٤٥ هـ) .

٦١ – المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار صادر، بيروت .

– ابن منظور (مُحَمَّد بن مكرم الأفريقي – ت ٧١١ هـ).

٦٢ – لسان العرب، دار صادر، بيروت .

– موسى بن عقبة الأسدي–(ت١٤١هـ).

٦٣ – المغازي (نسخة مستخرجة)، جمع وتحقيق د. مُحَمَّد باقشيش، الدار البيضاء .

– د. مهدي رزق الله .

٦٤– السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، طبع مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، الرياض .

– ابن هشام(عبد الملك الحميري – ت ٢١٨ هـ).

٦٥ – السيرة النبوية (٤ أجزاء)، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة، ط٢، سنة ١٣٧٥هـ.

– ياقوت (ياقوت بن عبد الله الحموي – ت ٦٢٦هـ).

٦٦ – معجم البلدان (٥ مجلدات)، دار صادر، بيروت .

– يحيى بن إبراهيم اليحيى .

٦٧– مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، عصر الخلافة الراشدة، دار العاصمة، الرياض، ط١، سنة ١٤١٠هـ.

٦٨ – الروايات التاريخية عن الخلافة الراشدة والدولة الأموية في فتح الباري جمعا وتوثيقاً، دار الهجرة ١٤١٧هـ.

تمت

الفهرس

الموضوع ..... **الصفحة**

- **المقدمة**.....٥
- **معنى النقد**.....٨
- **معنى الرواية**.....٩
- **تطور الرواية التاريخية** ١٠
- **الحاجة إلى نقد الروايات التاريخية**.....١١

الفصل الأول

أصول في منهج نقد الروايات التاريخية

١- تحديد مصادر التلقي بدقة ٢٢

٢- معرفة الاتجاه الفكري والعقدي ٢٥

٣- مراعاة القواعد الشرعية والأصول العقدية عند نقد الأخبار والروايات.....٢٧

٤ - النظر إلى مآل الخبر وما يترتب عليه ٣١

٥- اعتبار أحوال العصر وقياس الخبر على أحوال المخبر عنه ٧

٦- الرجوع إلى الأمر المعلوم الثابت وترك الموهوم والمحتمل.....٤٣

٧ – الكلام بالعدل والعلم لا بالجهل والهوى ٤٥
٨– ملاحظة السنن الربانية والقوانين الاجتماعية..... ٤٧

الفصل الثاني

منهجية نقد الروايات التاريخية

١– نقد السند ٥٣
٢– نقد المتن..... ٦٠
٣– معرفة مراتب المصادر..... ٧٠
٤ – معرفة مناهج المؤلفين من المؤرخين وغيرهم ٧٥
٥ – الرواية خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة ٨٠
٦ – تفرد الواحد والاثنين بذكر ما يعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله..... ٨٠
٧– كون الخبر مما يستحيل وقوعه من الناحية العقلية ٨٢
– الخاتمة ٨٥
– فهرس المصادر والمراجع ٨٧
– فهرس الموضوعات ٩٩